

الدستور  
يدخل دائرة  
التجاذبات السياسية  
في تونس

2ص

أيمن رضا  
كوميديان عراقي سوري يركز  
على شعبيته الجارفة

8ص

لماذا أخفقت الحداثة  
في تغيير الصورة  
النمطية لسكان  
جنوب مصر؟

7ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأحد 28/02/2021

16 رجب 1442

السنة 43 العدد 11985

Sunday 28/02/2021

43rd Year, Issue 11985

العرب

## الطوبوي.. رابع «الرئاسات» في تونس

واردف "في سنة 2014 وبعد المصادقة على دستور الجمهورية الثانية، خلنا أننا تجاوزنا المرحلة الانتقالية وقلنا إن البلاد أصبحت تتوفر على مؤسسات دستورية منتخبة، لكن فوجنا بأنها في حاجة إلى إطار توافقي".

ويعتقد المراقبون أن المنزلة التي يحظى بها الاتحاد، تاريخيا ورسميا وشعبيا، يمكن أن توفر فرصة للضغط على الفقاء الماسكين بالسلطة إلى تقديم تنازلات جدية والتوقف عن رهن البلاد إلى المزاج الشخصي، مشيرين إلى أن رفض مبادرة الاتحاد، خاصة من رئيس الجمهورية، لا يجب أن تدفع الاتحاد إلى التسليم بالأمر الواقع وترك البلاد للعبث السياسي.

وبحسب للاتحاد وأمينه العام الطوبوي الوقوف بكل قوة ضد الإسلام السياسي ومنع حركة النهضة التي يقودها الغنوشي من الهيمنة على البلاد، وكذلك كشف خطته في خلط الأوراق. وهاجم الطوبوي في تصريحات لإذاعة شمس أف أم المحلية دعوة حركة النهضة إلى تظاهرة كبرى في العاصمة تونس، معتبرا أن "الحل اليوم هو الجلوس على نفس الطاولة (طاولة الحوار بين الرؤساء الثلاثة).

وقال أمين عام اتحاد الشغل "أصبح لدينا منطقتان استعراض العضلات وكنا نتمنى أن يكون استعراض العضلات من أجل إيجاد حلول ومخرجات لانتظارات الشعب التونسي"، مضيفاً "كان من الأجل التخلي عن المناكفات السياسية وإيجاد حلول بعيدا عن صراعات الشارع".

وسبق أن حث الطوبوي حركة النهضة على البقاء خارج الحكم، منوها إياها بالفشل منذ 2011 وإبصال البلاد إلى ما وصفه بـ"كارثة" على جميع الأصعدة.

واعتبر المحلل السياسي محمد صالح العبيدي أن الطوبوي يمثل فعلا طرفا فاعلا لا يقل أهمية عن رئيس الحكومة والبرلمان والجمهورية". وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن صفته كأمين عام للاتحاد تمكنه من ممارسة ضغوط على بقية الأطراف يستند في ذلك على التبعية الجماهيرية لأنصاره، وكذلك التلويح بأوراق بديلة يمتلكها على غرار الإضرابات.

واستبعد فقهي عقد المؤتمر في الظروف الحالية، بالرغم من أن القيادة عملت على تطبيق أزمة الاستقالات والتقليل من أهميتها، ولا تريد إبداء انقسامات التخلي عن الساحة العامة.



الاستسلام الأميركي لإيران ليس خيارا...  
خيرالله خيرالله  
5ص

تونس - ينظر التونسيون إلى نور الدين الطوبوي أمين عام الاتحاد العام التونسي للشغل كأحد أضلاع السلطة التي تقوم على رئاسات ثلاث، هي رئيس الجمهورية قيس سعيد، ورئيس البرلمان راشد الغنوشي، ورئيس الحكومة هشام المشيشي، فيما يحتل الطوبوي الضلع الرابع لمساميه المختلفة من أجل الحفاظ على التوازنات السياسية والاجتماعية في البلاد.

وتحرك الطوبوي على أكثر من واجهة لتطبيق الأزمة السياسية الحالية بين الرؤوس الثلاثة للسلطة. وعقد لقاءات مع الثلاثي كل على انفراد وخاصة مع الرئيس سعيد على أمل الإقناع بالبحث عن صيغة تساعد على الخروج من أزمة التعديل الوزاري وقضية اليمين الدستورية.

ويقول مراقبون إن قوة الطوبوي يستمدتها من قوة الاتحاد الذي ظل منذ 2011 لاعبا رئيسيا محمدا في سقوط حكومات وصعود أخرى، وكان وراء مبادرات الحوار الوطني المختلفة، مشيرين إلى أن الطوبوي يعتبر الشخصية الأكثر وضوحا في المشهد، فهو لا يخفي نقده للرئيس سعيد بالرغم من أنه عرض عليه مهمة الإشراف على مبادرة الحوار الوطني. كما ينتقد رئيس البرلمان ورئيس الحكومة ويحمل كل طرف من هذا الثلاثي مسؤولية الأزمة.

وينظر التونسيون إلى الطوبوي على أنه الضامن لمصالح العمال وكذلك الفئات الضعيفة، من خلال وقوف الاتحاد ضد غلاء الأسعار، وسياسة التقليس من الدعم، ومحاولات التوفيق في المؤسسات العمومية التي تشغل عشرات الآلاف من الموظفين. واعتبر حفيظ حفيظ، الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل أن "الاتحاد منذ تأسيسه دأب على لعب دور مهم في الحياة السياسية وإرساء التوازنات بالبلاد، وكثيرا ما لعب دور الوسيط وجنب البلاد الوقوع في منزلقات".

وأضاف حفيظ في تصريح لـ"العرب" أن "الطوبوي شخصية سياسية في تونس قطع النظر عن كونه شخصية نقابية، وفترة ما قبل الطوبوي كان هناك حسين العباسي الأمين العام السابق للاتحاد الذي تحمل مسؤوليته في الحوار الوطني".

وتابع "دور الطوبوي مهم وهو تواصل لمسار تاريخي عرفت به المنظمة، التي لا يمكن لها أن تغيب عن التطورات السياسية والاجتماعية الحاصلة في البلاد".

## التصعيد الأميركي مع السعودية يبقى محدودا تجنباً للقضية إدارة بايدن استجابت لضغوط لوبيات حقوق الإنسان وتوقفت عند الاصطدام بالمصالح



بداية صعبة

وأجرى بايدين الخميس أول محادثة هاتفية مع العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، منذ توليه منصبه قبل خمسة أسابيع. وقد أعلن البيت الأبيض صراحة أن بايدين لا يعتزم التحدث مع ولي العهد السعودي. وأكد دبلوماسي غربي لفرانس برس أن "واشنطن تدرك أن (الأمير) محمد بن سلمان يمكن أن يستمر في حكم المملكة لنصف القرن المقبل، ولهذا لا يمكنها تحمل إبعاده تماما".

وأثار موقف واشنطن الذي يوازن بين المصالح وموضوع حقوق الإنسان بين فعل غاضبة من منظمات وشخصيات حقوقية. ورأت المحللة في معهد الدفاع عن الديمقراطية في واشنطن فارتشا كودوفابور أن "هذه ليست الضربة ضد السعودية التي أمل بها الكثيرون". وأضافت كودوفابور أن ما حدث يؤشر إلى أن "موقف بايدين بشكل عام حول السعودية هو وضع القيم في قلب السياسة الأميركية الخارجية والتأكيد على حقوق الإنسان والتراجع عن نهج المساومة في السنوات الأربع الأخيرة (في إدارة ترامب) مع الحفاظ على العلاقة مع المملكة".

جاء ذلك في مقال لمراسل الصحيفة لشؤون البيت الأبيض، ديفيد سانجر، حمل عنوان "بايدين لن يخاطر بعلاقته بالسعودية ويعاقب (الأمير) محمد بن سلمان". وترى كريستين ديوان من معهد دول الخليج العربية في واشنطن أن "فريق بايدين للسياسة الخارجية يتألف من خبراء متمرسين وليسوا سانجيين لدرجة الاعتقاد بأنه يمكنهم تحقيق أهدافهم في الشرق الأوسط دون التعامل مع الدولة السعودية التي لا تزال مسكة بزمام النفط والأمن في الخليج حتى ولو بطريقة أقل شمولية".

وبحسب ديوان فإنه "لهذا السبب، استبعدوا فرض عقوبات على (الأمير) محمد بن سلمان ما يترك مساحة للتعامل مع الدولة السعودية وقيادتها العليا". وأعلنت واشنطن الجمعة فرض قيود على منح تأشيرات إلى 76 سعوديا متهمين بـ"تهديد معارضين في الخارج". وقال بلينكن إن هذه العقوبات تندرج في إطار قاعدة جديدة أطلقت عليها الخارجية الأميركية اسم "خطر خاشقجي" وترمي لمنع دخول أي شخص يتهم بالتعرض باسم سلطات بلاده لمعارضين أو صحافيين في الخارج.

وأشار هؤلاء إلى أن إدارة بايدين ليست غافلة عن وزن السعودية الاقتصادية والأمني بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وكذلك الشركات الأميركية الكبرى، ولذلك لن تغامر بتصعيد المواقف مع المملكة وإثارة غضب العائلة الحاكمة التي ستخطف إلى المساس بمن اختارته لولاية العهد كسابقة تمهد لتدخلات أخرى.

ولم تعد العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية بصورتها القديمة، التي تقوم على التحالف التام، فقد حصلت تطورات كثيرة مست من ثقة السعوديين واعتمادهم على الولايات المتحدة، وخاصة في فترة الرئيس الأسبق باراك أوباما، ما دفع الرياض إلى البحث عن تنوع بدائلها وشركائها في المجالات العسكرية والاقتصادية مع دول مثل الصين وروسيا، وهو الأمر الذي تخشى إدارة بايدين أن يتحول إلى أمر واقع إذا ما استمر الضغط على القيادة السعودية في موضوع خاشقجي أو ملف اليمن وخاصة ما تعلق بإيران.

ورجحت صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية عدم لجوء إدارة بايدين إلى معاقبة ولي العهد السعودي على خلفية مقتل خاشقجي، خشية على مصير العلاقات بين واشنطن والرياض.

واشنطن - توقفت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدين في استهداف ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان عند حدود الاتهام بأنه أجاز عملية اختطاف أو قتل جمال خاشقجي، لكنها لم تمض في خطوات عملية لمعاقبته، في موقف اعتبر سياسيون ومحللون أن واشنطن راعت فيه مصالحها رغم كل ما بلغت فيه في الحديث عن حقوق الإنسان والعدالة، وذلك خوفا من أن يفضي استهداف الرجل القوي في المملكة إلى قطيعة مع الرياض تسحق المجال للروس والصينيين على أوسع الأبواب.

وبعد ردة الفعل السعودية القوية التي عكسها بيان وزارة الخارجية، ظهر وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن ليقول إن بلاده تريد تغييرا وليس قطيعة مع السعودية، وهو ما يكشف أن الهدف من التقرير هو ممارسة الضغط على السعودية لتحصيل مكاسب تستطيع من خلالها إدارة بايدين شراء ود لوبيات حقوق الإنسان المتخصصة بتتبع أخطاء السعودية وتضخيمها، فيما تصمت عن نقد تجارب شبيهة أو أكثر حدة ضد حقوق الإنسان مثل إيران.

وقال بلينكن في مؤتمر صحافي، الجمعة، إن الإجراءات التي أعلنت عنها بلاده وبينها وقف بيع أسلحة هجومية للسعودية، تهدف إلى "منع تصرفات مستقبلية مماثلة من جانب السعودية بعد تقرير مقتل جمال خاشقجي". وأكدت وزارة الخارجية السعودية في بيان لها أن "المملكة ترفض رفضا قاطعا ما ورد في التقرير من استنتاجات مسبقة وغير صحيحة عن قيادة المملكة ولا يمكن قبولها بأي حال من الأحوال". واعتبر مراقبون أن الإدارة الأميركية الجديدة توقفت عند حدود التقرير والدور المفترض لولي العهد السعودي دون أن تتخذ عقوبات أو تلوح بمحاكمة لأنها تعرف أن التصعيد سيدفع السعوديين إلى تصعيد مماثل، خاصة أن الثقافة الوطنية الخليجية ترفض التدخل في شؤون الحكم من جهات خارجية، وهو ملف حساس يرتبط بتعقيدات دينية وثقافية وقبيلية وأسرية.



محمد بن سلمان  
ونفيق ضفادع جو بايدين  
علي الصراف  
4ص

## زلزال التطبيع» يقود إلى استقالات تعصف بالصف الأول لحزب العدالة والتنمية

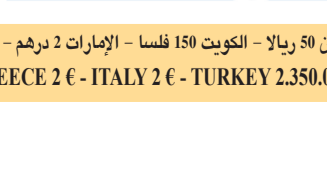
المغرب والولايات المتحدة وإسرائيل. وكان البرلمان وعمدة مدينة الدار البيضاء، عبد العزيز العماري، قد قدم استقالته من الأمانة العامة للحزب، بعدما قاطع اجتماعاتها الأخيرة، فيما قرر البرلمان المقرئ الإبريسي أبو زيد، تجميد عضويته بالحزب احتجاجا على الخطوات التي يقوم بها الحزب أخيرا، وخصوصا في ما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل، وحضور القيادي في الحزب ووزير الطاقة والمعادن عزيز رباح اجتماعا مع نظيره الإسرائيلي.

واستبعد فقهي عقد المؤتمر في الظروف الحالية، بالرغم من أن القيادة عملت على تطبيق أزمة الاستقالات والتقليل من أهميتها، ولا تريد إبداء انقسامات التخلي عن الساحة العامة.

عرفتها الحكومة وللطريقة الباهتة التي ظهر عليها الحزب في تدبير الشؤون العامة. وفي محاولة لمتصاص غضب القواعد وبعض قيادات الحزب دعا العثماني إلى فتح نقاش داخلي، وقال، الجمعة، إن "هناك أطرافا لديها هاجس حزب العدالة والتنمية يراهنون على انقسامه أمام كل مرحلة يواجهها". وأكدت مصادر "العرب" أن العدالة والتنمية يمر بلحظة تنظيمية وسياسية غاية في الخطورة، وأن القيادة الحالية مرتبكة في التعاطي مع هذا الواقع، كاشفة عن أن العثماني وبعض قيادات الحزب يحاولون الحد من تداعيات الأزمة التي فاقمها توقيع العثماني بصفته رئيسا للحكومة، على الاتفاق الثلاثي بين

السياسية بفاس، أن ما يحدث بوادر زلزال عميق وكبير جدا أصاب هذا الحزب، مشيرا إلى أن الأسباب ليست ظاهرة، فالاستقالات لا تعتبر مقياسا حقيقيا يبرر الأزمة الداخلية التي تحدث داخل الحزب.

وأضاف محمد فقهي، في تصريح لـ"العرب"، أن الإنشقاقات تقامت مظهرها مع اقتراب الانتخابات، معتبرا أن أزمة الحزب تمثيلية ومرتبطة بتأكل شرعيته الشعبية نظرا للتراجعات التي داخلة في الحزب.



محمد فقهي  
ما يحدث بوادر زلزال عميق داخل الحزب الحاكم

الحكومة، إلى دواع صحية جعلته غير قادر على تحمل أعباء المسؤولية الحكومية، لكن مصادر الحزب لم تستبعد أن تكون هذه الدواعي مجرد واجهة تخفي بعدها السياسي خاصة في ظل الأجواء المشحونة داخل الحزب. وتربط المصادر بين استقالة الرميذ والأزمي كونهما يتزامنان مع الوقائع الداخلية التي يعرفها الحزب، مشيرة إلى أن مرض القيادي البارز في العدالة والتنمية مبرر موضوعي، لكن دون التغاضي عن مسببات أخرى متعلقة بالأزمة المتفشية داخل الحزب.

وقد هدد المصطفى الرميذ في مناسبات سابقة بتقديم استقالته وغاب عن اجتماع المجلس الحكومي. وأكد محمد فقهي، أستاذ العلوم

التطبيع" يقف وراء هذه الاستقالات، في إشارة إلى مشاركة سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة ورئيس الحزب في الاتفاق المغربي - الإسرائيلي. وقالت مصادر "العرب"، من داخل الحزب، إن استقالته الأزمي من رئاسة المجلس الوطني والأمانة العامة تعبير عن خفة سياسية وعدم قدرته على تحمل مسؤولياته كاملة بتصريف خلافاته مع القيادة الحالية، وأنه سعى لإجراج العثماني أمام الكل بصفته رئيس حكومة وأميناً عاما للحزب، وإظهاره على أنه غير متحكم في الهياكل والمؤسسات التي تعود له بالنظر.

في المقابل، عزز المصطفى الرميذ، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، استقالته من

محمد ماموني العلوي  
الرباط - بعد الاستقالات التي ضربت صفوف المستشارين الجماعيين وقواعد حزب العدالة والتنمية، استمرت الاستقالات لتشمل قيادات الصف الأول في الحزب، حيث قدم إبريس الأزمي الإبريسي استقالته من رئاسة المجلس الوطني والأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، مساء الجمعة، في الوقت الذي أعلن فيه زميله بالحزب المصطفى الرميذ استقالته من الحكومة.